مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السابع ـ العدد الثاني

ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ
(مايو ـ يوليه ٢٠٠٥م)

- رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزُّورية
- العربية لغة النون
- التعدد المرفوض في تحليل أبي حيان النحوي
- نظرات في كتاب المجرد لكراع النمل
- ضعف اللغة العربية الفصحى بين تعدد الأسباب وقصور مناهج البحث علمياً

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٣
• رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزُّورية
حياة قارة ٧
• العربية لغة النون
محمد سعيد صالح الغامدي ٣١
• التعدد المرفوض في تحليل أبي حيان النحوي
محمود حسن الجاسم ١٠٣
• نظرات في كتاب المجرد لكراع النمل
محمد أجمل أيوب الإصلاحي ١٤٣
• ضعف اللغة العربية الفصحى بين تعدد الأسباب وقصور مناهج البحث علمياً
خيرية إبراهيم السقاف ١٨٩

المجلد السابع ـ العدد الثاني ـ ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ / مايو ـ يوليه ٢٠٠٥م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــسن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ سـلـيـمـان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـد الـعـلي الـودغـيـري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـبـدالـلـه بن حـمـد الخـثـران	أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
⋆ عـــلي أبـــو المـــكـــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـاد بن عـيـد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـحـمـد بن حـسن بـاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ مـحـمـد رشـاد الحـمـزاوي	أستاذ اللسانيات كلية الآداب الجامعة التونسية.
⋆ محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.
⋆ عـثـمـان بن مـحـمـود صـيـني	أستاذ النحو المشارك كلية إعداد المعلمين الطائف.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين أما بعد :

فإن دراسة اللغة والنحو من الدراسات التي لا تنفك من مسيس حاجة المجتمعات إليها في كل آن ومكان من العالم، لكون الناس محتاجين إليها في التعبير عن أغراضهم كما قال ابن جني، ودراسة اللغة العربية على وجه الخصوص بأمس الحاجة إلى إعادة النظر في كثير من القضايا المعاصرة ذات القيم المختلفة، والدلالات المتعددة والمتباينة، ولذا كان على المختصين بالدراسة النحوية واللغوية طرح مسائلهم التي يحتاجون النظر إليها، ومناقشتها بموضوعية وعلمية وحيدة، بعيداً عن التزلف الممقوت، والتشنج الممجوج، ورفع يد من ليس مختصاً بها من الخوض في غمارها، فليست اللغة بأهون شيء يدلف إلى بابه كل مفلس من علومها إلا من سفسطة لا تنطلي على طلاب العلم، فكيف بأربابه، ومنها فإنني أدعو الزملاء المختصين لتقديم دراسات تجسد القضايا ذات الأهمية التي تحتاج نظراً عميقاً وعملاً علمياً جاداً ورصيناً لمناقشة الآتي :

ما هذه القضايا التي تستحق الأولوية في الدراسات اللغوية؟

من تعليم اللغة في مراحل التعليم كلها ابتداء من التمهيدي للأطفال إلى مراحل التعليم الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وكذلك في مراحل التعليم الجامعي المختلفة باختلاف المراحل واختلاف التخصصات.

إلى تعليم اللغة لغير العرب، ولغير الناطقين بها في البلاد العربية وفي غيرها.

إلى تعريب العلوم المختلفة من مؤلفات ومصطلحات مختلفة واستثمار التقنية في توفير الجهود وتركيزها والعمل الدؤوب على حسن الإفادة منها على مختلف المستويات.

هل هذه هي القضايا فقط أو أن هناك قضايا تعني المجتمع والأفراد على حدٍّ سواء، ونحن بحاجة إلى عملٍ متواصل لتدوين ما يمكن تدوينه منها بدقة تحدِّدها

وتبرز الحدود الفاصلة بينها.

من المسؤول عن تجسيد هذه القضايا وتصويرها تصويراً صحيحاً حتى يتسنى وصف ما يناسبها؟

هل نحن بحاجة إلى فرق عمل مختلفة؟ ومم تتكون هذه الفرق ؛ من النحويين واللغويين أو من التربويين، أو من معلمي المراحل المختلفة، أو من الآباء والأمهات الذين ينالهم نصيب من المعاناة والمكابدة في تربية أولادهم وتعليمهم في البيوت والتي أصبحت تنوء بعبء غير يسير من العملية التعليمية.

إلى من يوجه الحديث بعد تصوير المشكلة؟ هل الجامعات بصورتها الراهنة مؤهلة للنظر في قضايا المجتمع، وهي لم تستطع حلَّ المشكلات داخل أسوارها؟ فإن كان هذا وضع الجامعات فلمن توجه هذه الدراسات، وأين الجهة التي يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة لتتبنى مثل هذه الخطوات؟.

إن الوقت يمر بتسارع عجيب وغريب، فإن لم نكن بسرعته ذهبت الأمور من أيدي العقلاء إلى من لا يقدر الأمر قدره، ويهرف بما لا يعرف، ويظن أنه يعرف، ولكن الله لطيف خبير.

أسأل الله سبحانه وتعالى لهذه اللغة الشريفة الحفظ والتمكين، وأن يهيِّيء لها رجالاً مخلصين، ليس لهم هاجس إلا رضاه، فيسهموا في خدمة العربية خدمة لهذا الدين والكتاب الكريم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس التحرير

أولاً : البحوث والدراسات

رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزُّورية

إمـــــلاء

أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف

بالأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦هـ

[تُنشر لأول مرة على نسخة خطية فريدة]

تحقيق

حياة قارة

قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد الخامس ـ الرباط

١- عناية الأندلسين بالتراث النحوي المشرقي:

١-١- إن الرسالة التي أنوي تقديمها، من الرسائل المتعلقة بالقضايا الخلافية في النحو، والمناظرات العلمية التي دارت بين جهابذة النحو العربي؛ ويتعلق الأمر بالمسألة الزنبورية التي جمعت بين سيبويه والكسائي أو الفراء، أو لنقل بين مدرستين أو منهجين مختلفين: بصرية وكوفية.

أما صاحب الرسالة، فهو الأديب النحوي أبو الحجاج بن سليمان الأعلم الشنتمري (٤١٠-٤٧٦هـ) الذي قال في حقه ابن الإمام الإستجي «البحرُ الذي لا يُمتطى أثباجُه، والجوادُ الذي لا يُتعاطى سننه ولا منهاجُه، والذكيُّ الذي يرفع وجوه السوابق قتامه وعجاجه، والذي ملأ الطروس والمهارق، وأتعب في أثره هوج الرياح وإيماض البوارق»[١].

وإذا كانت الظروف المحيطة بهذه المناظرة، والملابسات الخفية التي أسهمت في إنشائها تثير العديد من التساؤلات، وتطرح جملة من القضايا المتعلقة بالنحو العربي، فضلاً عن أن شروط إنتاجها مشرقية محض، فإن ردود الأفعال تجاه هذه المناظرة لم تقف عند حدود المشرق العربي، وإنما تجاوزته إلى هذا الصقع الغربي؛ إلى الأندلس التي احتضنت التراث النحوي العربي، فانكب علماؤها، بدءاً بدراسته وتحصيله والتفقه به، ثم آخراً بالتميز والإبداع.

ويأتي في مقدمة هذا التراث النحوي كتاب سيبويه الذي يمثل عمدة في مجالس الإقراء بالأندلس، إذ اهتم به النحاة قراءة وسماعاً واعتناء واستظهاراً على طريقة التفقه والتعلم[٢]. وهذا يبين السلطة المرجعية للكتاب في الأوساط النحوية بالأندلس.

(١) المقتضب من كتاب سمط الجُمان وسقط الأذهان: ص ٢٦. وفيما يتعلق بالترجمة بالأعلم الشنتمري والتعريف بمؤلفاته انظر: الصلة ٢/٦٤٣-٦٤٤ رقم ١٥٠٦. وفيات الأعيان ٧/٨١ رقم ٨٤١. بغية الوعاة ٢/٣٥٦. برنامج المنتوري ورقة ٧٣. شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري، تحقيق علي المفضل حمودان، ص ٧-٤٠.

(٢) انظر مثلاً ما جاء في كتاب برنامج الرعيني، ص ٧٩-٩١.

ونذكر في مقدمة هؤلاء النحاة الأعلم الشنتمري الذي كان له نفوذ في فهم غوامض الكتاب، وشرح شواهده؛ إذ هو رئيس النحويين في زمانه، وأفهمهم أغراض سيبويه، وأحسنهم قياماً على كتابه، وأنبلهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد(١).

١-٢- تضمنت الرسالة تفسيراً وتوضيحاً للمناظرة الجارية بين سيبويه والكسائي أو الفراء، والقضاء بينهم فيها، ونصها هو «ظننتُ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبورِ فإذا هو هي أو إياها».

كما تضمنت نسب سيبويه، هل هو صريح أو مولى؟ وعن سبب لزومه الخليل بعد أن كان يطلب الحديث والتفسير، وعن علَّة تعرضه لمناظرة الكسائي أو الفراء، وعن كتابه الجاري بين الناس: هل هو أول كتابٍ أنشأه بعد كتابٍ أول ضاع كما زعم بعض الناس.

١-٣- انتهج الأعلم، في هذه المسألة النحوية، قراءة استنباطية استقرائية قائمة على الملاحظة واستخلاص النتائج، محدداً مصادر أدلته المتمثلة أساساً في كتاب سيبويه، ومستعرضاً الأحكام المستنتجة التي تؤكد موقعه من الريادة في مجال الدراسات النحوية في الأندلس، كما تؤكد تأثير كتاب سيبويه في توجهه النحوي ومنهجه الاستقرائي.

يقول: «... وأما من زعم عن سيبويه رحمه الله أنه قال: خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ؛ بالرفع لا غير، فباطل. وكيف ينسب ذلك إليه وهو علَّمنا أن الظرف إذا كان مستقراً للاسم المخبر عنه نصب الخبر، وإذا كان مستقراً للخبر رفع الخبر... فتأمل الفرق بينهما وحصِّله، فإن النحويين المتقدمين والمتأخرين قد أغفلوا الفرق بين المفاجأتين»(٢).

(١) للأعلم الشنتمري شرحان مفيدان على كتاب سيبويه، هما: أ- شرح كتاب سيبويه، وسمَّاه في مقدمة هذا الشرح كتاب النكت في تفسير الخفي من كتاب سيبويه. ب- شرح شواهد كتاب سيبويه، وسمَّاه تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب.

(٢) الرسالة ص ٣٥٨.

كما نجده يتكئ في تحليل هذه المسألة على وسائل لغوية تعبر عن مقاصده؛ وتتمثل في الأسلوب التحليلي الذي يعتمد التعليل والقياس، ويبسط الأدلة مفسَّرة معلَّلة منتهياً إلى حكم شامل للمسألة يتلخص في قوله: «فإن كان رحمه الله أجاب بقوله: فإذا هو هي؛ فقد أصاب لفظاً ومعنى، ولم تدخل عليه في جوابه شبهة، ولا علقة لمعترض؛ لأن إذا في المسألة من حروف الابتداء المتضمنة للتعلق بالخبر، فإذا اعتبرت المضمرين بعدها بالاسمين المظهرين لزمك أن تقول: فإذا الزنبور العقرب، في شدة اللسعة؛ أي مثلها سواء، فلو قلت: فإذا هو إياها؛ بنصب الضمير الآخر؛ لزمك أن تقول: فإذا الزنبور العقربَ؛ بالنصب. وهذا لا وجه له، فإن لم يجز نصب الخبر المظهر، فكيف يجوز نصب الخبر المضمر الواقع موقعه؟»[1]، مؤكداً أن الخبر في هذه المسألة «متعلق بالمفاجأة، فلا يجوز فيه الحال، والكوفيون يجيزون النصب كما تقدم، وهو غلط بيِّن، وخطأ فاحش، لا تقوله العرب، ولا تعلق له بقياس، فاعلمه»[2].

كما نستفيد من خلال تحليله للمسألة، أن له رأياً انفرد به في قراءته لها، يؤكد دقة الأحكام والضوابط التي ضبط بها الأعلم المسألة، ويكشف عن أنه قام باستقراء دقيق وشامل لها.

يقول: «وإن كان سيبويه رحمه الله تعالى بقوله: فإذا هو إياها، كما زعم بعضهم، فظاهر جوابه مدخولٌ، لما قدمنا، والخطأ فيه بيِّن من جهة القياس لما ذكرنا، فإن كان قد قاله والتزمه دون الرفع، فقد أخطأ خطأ لا مخرج له منه، وإن كان قاله وهو يرى أن الرفع أولى وأحق، إلا أنه آثر النصب للإعراب، وحملاً على المعنى الخفي، دون ما يوجبه القياس واللفظ الجلي، فلجوابه عندي وجهان حسنان...»[3].

(١) الرسالة ص ٣٥٧.

(٢) الرسالة ص ٣٦٠.

(٣) الرسالة ص ٣٥٩.

ولعلنا نستخلص بعد هذا العرض المبتسر للمسألة الزنبورية الاتجاه النحوي للأعلم الشنتمري، وهو اتجاه بصري يغلب عليه القياس والتعليل.

كما نستخلص أن الغرض العام من هذه الرسالة هو الدفاع عن رأي سيبويه؛ لأن جوابه هو وجه الكلام(١)، ولأنه مطابق للقياس(٢)، وأن المسألة هي أصلاً مناظرة بين مذهبين مختلفين ومنهجين متباعدين؛ بين الالتجاء إلى السماع، والفزع إلى المنطق والقياس(٣)، بينما الغرض الخاص منها هو معرفة الغوامض والمشكلات والمعاني الخفيات التي احتجنتها المسألة الزنبورية.

٢- توثيق الرسالة:

٢-١- عنوانها:

تسمى في فهرسة ابن خير «المسألة الزنبورية»(٤)، وأورد المقري نصَّها ناقصاً ومبتسراً في نفح الطيب، وسماها: «المسألة الزنبورية المقترنة بالشهادة الزورية، الجارية بين سيبويه والكسائي أو الفراء، والقضاء بينهم فيها»(٥).

(١) انظر المغني، ص ٩٥-٩٦. تذكرة النحاة، ص ١٨٠، وما جاء في منظومة الإمام الأديب حازم القرطاجني؛ إذ قال حاكياً هذه الواقعة والمسألة، ومنها:

وفي الجواب عليها هل «إذا هو هي» أو هل إذا هو إياها قد اختصما
وخَطَّأَ ابن زيادٍ وابن حمزة في ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما
وغاظ عمراً عليٌّ في حكومته ياليته لم يكن في أمره حكَمَا
وليس يخلو امرؤ من حاسدٍ أضِمٍ لولا التنافسُ في الدنيا لما أُضِمَا

كما أشار إليها ابن الأزرق في قصيدة دالية مطولة تمدح النحو ورجاله، يقول:

ولاقى أبا بشرٍ بشرٌ سفيهها غداةَ تَمادَت في ضَلالٍ يُعَادِدُه

(٢) انظر تذكرة النحاة، ص ١٨٠.

(٣) فيما يخص توضيح هذا الخلاف، انظر على سبيل المثال: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ٢ / ٤٠٢-٤٠٧. تذكرة النحاة، ص ١٨٠. المغني، ص ٩٥، حيث يقدم ابن هشام رأياً للمازني في سياق هذه المسألة، يقول: «دخلت بغداد فألقيت عليَّ مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم، وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله».

(٤) ٢/ ٤١٠.

(٥) ٤/ ٧٩.

أما نسختنا الخطية فتحمل عنواناً هو: «رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية»(١).

وقد أورد ابن خير الإشبيلي هذه الرسالة «على الشيخ الوزير أبي بكر محمد بن عبدالغني بن عمر بن فندلة... وكذلك أجازه إياها الشيخان الجليلان: الخطيب الأستاذ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن غالب القرشي العامري، والوزير أبو الوليد إسماعيل بن عيسى بن حجاج اللخمي رحمه الله. قالوا ثلاثتهم: حدثنا بها شيخنا الأستاذ أبو الحجاج الأعلم مؤلفها رحمه الله»(٢).

٢-٢- تاريخ إملائها:

انتهى الأعلم الشنتمري من إملائها عشيَّ النهار لثمانٍ خلون لصفر من سنة ست وسبعين وأربع مائة(٣)؛ أي قبل وفاته (في يوم الجمعة ٢٥ شوال) بنحو ثمانية أشهر.

٢-٣- المستملَى له:

أملى الأعلم الشنتمري هذه الرسالة في نهاية حياته، وإذا كان مترجموه لم يفصحوا عن اسم المستملى له، فإننا نرجح أنه أملاها خصيصاً لتلميذه النبيه عبيدالله بن المعتمد الملقب بالرشيد (ت ٥٣٠هـ) وكان يتولى القضاء لأبيه(٤).

والمعروف أن الأعلم الشنتمري أملى في نهاية حياته أيضاً رسالة أخرى سماها «المسألة الرشيدية»(٥) لتلميذه المذكور قبل «وأنه كان أحبَّ أبناء المعتمد إلى نفسه، لذلك آثره بهذا العمل دون باقي إخوانه، وسارع هذا إلى مكافأته عليه عندما استوى على غارب المسؤولية بتقريب ابنه عيسى وجعله وزيراً له»(٦).

(١) ص ٣٥٨.

(٢) فهرسة ابن خير ٢/ ٤١٠-٤١١.

(٣) ص ٣٦٢.

(٤) ترجمته في الحلة السيراء ٢/ ٦٨-٧٠ رقم ١٢١.

(٥) فهرسة ابن خير ٢/ ٤١٠. إحكام صنعة الكلام، ص ٦٨.

(٦) شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ١/ ٣٩.

قال أبو القاسم الكلاعي: «أخبرنا شيخنا أبو عبدالله بن أبي العافية، قال: لما ألَّف شيخنا أبو الحجاج الأعلم رسالته المعروفة بالرشيدية، حاول ابن سراج استنقاصه فيها، فتعقب عليه قوله في اسم الله عز وجل: إنه اسم منقول من الجنس إلى العلمية، وإن أصله إله. فشنَّع عليه ابن سراج من هذا غير تشنيع، ورام أن يسكته بهذا الكلام، ونسب إليه الكفر إذ جعل اسمه تعالى وجلّ من أسماء الأجناس. وإنما هو اسم مخصوص لم يتسمَّ به أحد سواه جلَّ وعزَّ.

فردَّ عليه شيخنا (أي الأعلم) رحمه الله برسالة فريدة، وهو في مرضه الذي مات فيه، في حالة شديدة، واستفتحها بأن قال: الحمد لله خير الرازقين، وإن كان لا رازق سواه، وأحسن الخالقين، وإن كان لا خالق حاشاه»(١).

٢-٤- وصف المخطوطة:

اعتمدت في نشر «رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية» على مخطوطة وحيدة محفوظة بالزاوية الحمزاوية، زاوية سيدي حمزة (إقليم الراشيدية) رقم ١١٤، ومنها مصغرة ميكروفيليمة بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط رقم ١٢٥ حم.

وتقع هذه الرسالة في خمس صفحات من حجم كبير، ضمن مجموع يضم ٣٦٢ صفحة، وقياس الورقة ٢٥ × ١٠سم، ومعدّل سطور الصفحة الواحدة ٢٥ سطراً، في كل سطر ١٥ كلمة تقريباً، وهي مكتوبة بخط أندلسي، وليس فيها اسم الناسخ ولا مكان النسخ، وتاريخ نسخه في شوال سنة ٥٤٥هـ.

ويحتوي هذا المجموع على العنوانين التاليين:

١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ(٢).

(١) إحكام صنعة الكلام، ص ٦٧-٦٨.

(٢) حققه علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، وصدر بالقاهرة، ١٣٨٦هـ، ضمن منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ولم يعتمدوا على هذه النسخة.

٢- رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية لأبي الحجاج يوسف المعروف بالأعلم الشنتمري (٣٥٨-٣٦٢).

وقد تمَّ نسخ هذا المجموع في شوال سنة خمس وأربعين وخمسمائة عن مجموع خطي نُسِخ في القرن الخامس الهجري(١)، تملَّكه علمان أندلسيان(٢)، وهما:

١- أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن هشام (أو هاشم) الأزدي المصري المقرئ المتوفى سنة ٤٤٥هـ(٣).

٢- أبو الحسن أحمد بن محمد بن حزب الله الخزرجي البلنسي المتوفى سنة ٤٥٩هـ(٤).

وكان آخر المتملكين لهذا المجموع:

٣- أبو عبدالله محمد بن عبدالجبار بن محمد بن خلف القيسي الداني البلنسي المتوفى سنة ٦١١هـ(٥).

وفي أول هذا المجموع تحبيس بخط أبي البركات محمد بن محمد بن إبراهيم المعروف في بلده بابن الحاج، وخارجها بالبلفيقي المتوفى سنة ٧٧١هـ(٦). نَصُّه: «الحمد لله حبس بالجامع الأعظم من مدينة ألمرية [على] الطلبة بها [عمرها] الله بذكره وحرسها وأعا [نها]... ... ... حسبنا [الله ونعم الوكيل]. الفقيه الخطيب القاضي العلم أبو البركات ابن الحاج [البلَّفيقي]»(٧).

(١) ص ٣٥٥.

(٢) ص ١.

(٣) ولد سنة ٣٧٠هـ، وقدم الأندلس ودخل سرقسطة مجاهداً سنة ٤٢٠هـ، وأقام بها شهوراً، وكان رجلاً ساكناً عفيفاً، قال أبو عمر بن الحذاء: كان أحفظ من لقيت لاختلاف القراء وأخبارهم. وانصرف إلى مصر واتصل بنا موته فيها بعد أعوام. ترجمته في الصلة ١/٨٧-٨٨ رقم ١٨٦.

(٤) كان مفتياً ببلده، عالماً بالشروط، وذاكراً للفقه، ترجمته في الصلة ١/٦٣ رقم ١٢٥.

(٥) ترجمته في الذيل والتكملة س ٦ ص ٣٧٦ رقم ٩٩٧.

(٦) انظر ترجمته في مقدمة: شعر أبي البركات ابن الحاج البلفيقي بعناية عبدالحميد عبدالله الهرامة، ص ٧-٢٤.

(٧) ص ١.

والمعروف أن ابن الحاج البلَّفيقي، كما يقول ابن الخطيب، «استقر ببلده ألمرية، فقعد بمسجدها الجامع للإقراء»(١).

٢-٥- منهجي في تحقيقها:

ولما كانت هذه النسخة الخطية الفريدة على درجة عالية من التثبت والصحة والكمال وأنها ربما تكون منقولة عن نسخة المؤلف أو عن نسخة نُقلت منها، فإننا آثرنا اتخاذها أمّاً، وقمنا بمقابلتها بالنص الوارد في نفح الطيب(٢)، حيث وجدتُ فيه نقصاً وسقطاً كبيراً بسبب انتقال النظر في القراءة أو ما يسمى بـ«العبور من سطر إلى سطور»، وأشرت إلى ذلك بالمعقوفين: [ ]، وضبطت النص، وقوَّمت الأبيات الشعرية، ورجعت في مسائل الكتاب إلى المظان التي نقل منها.

والله ولي التوفيق.

(١) الإحاطة ١/ ١٤٥.

(٢) ٤/ ٧٩-٨٦.

النصُّ المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً.

قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأندلسي(١) رحمة الله عليه:

خاطبني بعض أهل الأدب يسألني الجواب في المسألة الجارية بين سيبويه والكسائي [أ] والفرَّاء والقضاء بينهم فيها(٢)، وهي:

«ظننت أن العقرب أشد لسعةً من الزُّنبور، فإذا هو هي أو [هو](٣) إياها»، وعن نسب سيبويه: [و](٤) هل هو صريح أو مولى؟ وعن سبب لزومه للخليل(٥) [وتعويله عليه في طلب العربية](٦) بعد أن كان يطلب الحديث والتفسير، وعن علة تعرضه لمناظرة الكسائي والفراء [من البغداديين والكوفيين](٧)، وعن كتابه الجاري بين الناس: هل هو كتاب أنشأه(٨) أم كتاب آخر أنشأه بعد كتابٍ أول ضاع كما يزعم(٩) بعض الناس؟.

[فأجبته عن جميع ما سأل بما يوقف عليه ويبرأ إلا من تأمَّله من الزلل فيه، والله الموفق للصواب، وهو حسبي ونعم الوكيل](١٠).

(١) في الأصل: «الأندلوسي».

(٢) نفح الطيب: «وسأل بعضُ الأدباء الأستاذ الأعلم المذكور على المسألة الزنبورية، المقترنة بالشهادة الزورية، الجارية بين سيبويه والكسائي أو الفراء، والقضاء بينهم فيها».

(٣) سقطت من نفح الطيب.

(٤) سقطت من نفح الطيب.

(٥) نفح الطيب: «الخليل».

(٦) سقطت هذه الجملة من نفح الطيب.

(٧) سقطت من نفح الطيب.

(٨) نفح الطيب: «هل هو أول كتاب أو أنشأه».

(٩) نفح الطيب: «زعم».

(١٠) سقطت هذه الجملة من نفح الطيب.

أما المسألة المأثورة[١] بين سيبويه والكسائي، أو بينه وبين الفراء على حسب الاختلاف في ذلك، بحضرة الرشيد، أو بحضرة يحيى بن خالد البرمكي فيما يُروى، فقد اختلفت الرواة فيها: فمنهم من زعم أن الكسائي أو الفراء قال لسيبويه: كيف تقول: «ظننت أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور، فإذا هو هي، أو [فإذا هو][٢] إياها»؟ فأجاب سيبويه [بأن قال][٣]: ـ بعد أن أطرق شيئاً ـ «فإذا هو إياها» في بعض الأقاويل، وزعم آخرون أنه قال: «فإذا هو هي»، ففيها من الاختلاف عنهم ما ترى، فإن كان [رحمه الله][٤] أجاب [بقوله][٥]: «فإذا[٦] هو هي»، فقد أصاب لفظاً ومعنى، ولم تدخل عليه في جوابه شبهة، ولا علقة لمعترض، لأن «إذا» في المسألة من حروف الابتداء المتضمنة للتعلق[٧] بالخبر، فإذا اعتبرت المضمرين بعدها بالاسمين المظهرين لزمك أن تقول: «فإذا الزنبور العقرب» في شدة «اللسعة»[٨]، أي مثلها سواء، فلو قلت: «فإذا هو إياها» بنصب الضمير الآخر[٩] لزمك[١٠] أن تقول: فإذا الزنبور العقرب، بالنصب، وهذا لا وجه له، فإذا لم يجز نصب الخبر المظهر فكيف يجوز نصب الخبر المضمر الواقع موقعه؟

ويُروى في المسألة أن الكسائي أو الفراء قال لسيبويه [رحمه الله][١١]، ـ بعد

(١) نفح الطيب: «فأجاب: أما المسألة الزنبورية المأثورة».

(٢) سقطت من نفح الطيب.

(٣) سقطت من نفح الطيب.

(٤) سقطت من نفح الطيب.

(٥) سقطت من نفح الطيب.

(٦) نفح الطيب: «بإذا».

(٧) نفح الطيب: «للتعليق».

(٨) نفح الطيب: «أو اللسعة اللسعة».

(٩) في الأصل: «الأخير».

(١٠) نفح الطيب: «للزمك».

(١١) سقطت من نفح الطيب.

أن أجاب برفع الضميرين على ما يوجبه القياس ـ: كيف تقول يا بصري: «خرجب فإذا زيدٌ قائمٌ، أو قائماً»؟ فقال سيبويه: أقول «قائمٌ» [بالرفع][1] ولا يجوز النصب، فقال الكسائي: أقول [فإذا زيدٌ][2] قائمٌ [أ][3] وقائماً، والقائمُ والقائمَ، بالرفع والنصب في الخبر مع النكرة والمعرفة، فتأوَّل الكسائي [أ][4] والفراء في اختيارهما «فإذا هو إياها» حمل الخبر المضمر في النصب على الخبر المظهر المعرفة مع الإعراب في وجه[5] النصب، فكأنه قال: [٣٥٨]/ فإذا الزنبور العقربَ، كما تقول: فإذا زيد القائمَ، فيجري المعرفة في النصب مجرى النكرة، وقولهما في هذا خطأ من وجهين[6]:

إحداهما: أن نصب الخبر بعد (إذا) لا يكون إلا بعد تمام الكلام[7] في الاسم [الأوَّلي][8] مع حرف المفاجأة، ومع كون الخبر نكرة، كقولك: خرجت فإذا زيدٌ قائماً، لأنك لو قلت: «خرجت فإذا زيدٌ» لتمَّ[9] الكلام، لتعلق المفاجأة بزيد على معنى حضوره، ثم تبين حاله في المفاجأة المتعلقة به فتقول «قائماً» أي: خرجت ففاجأني زيدٌ في هذا الحال.

وقوله في المسألة «إياها» لا يتم الكلام في الاسم الأوَّلي[10] دونها، ألا ترى أنك لو قلت: «ظننتُ أنَّ العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو» وسكت، لم يتم

(١) سقطت من نفح الطيب.
(٢) سقطت من نفح الطيب.
(٣) سقطت من نفح الطيب.
(٤) سقطت من نفح الطيب.
(٥) نفح الطيب: «بوجه».
(٦) نفح الطيب: «جهتين».
(٧) بعدها في نفح الطيب: «الأول».
(٨) سقطت من نفح الطيب.
(٩) نفح الطيب: «تمّ».
(١٠) نفح الطيب: الأول».

الكلام أولاً، ولا أفدت بذكر المفاجأة وتعليقها بالزنبور فائدة، وإنما المفاجأة للضمير الآخر، فلابد من ذكره والاعتماد عليه، وهذا يوجب الرفع في الخبر؛ لأن الظرف له، لا للمخبر عنه، فهذا بيِّن واضح.

والجهة الأخرى في غلطهما أن «إياها» معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة، فقد اجتمع في قولهما أن أتَيَا بحالٍ لم يتمَّ الكلام دونها، معرفة، والحال لا تكون إلا بعد التمام(١) ومع التنكير، فقد تبيَّن خطؤهما وإصابة سيبويه في لزومه(٢) الرفع في الخبر فقط.

وأما من زعم عن سيبويه [رحمه الله](٣) أنه قال: «خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ» بالرفع لا غير فباطل، وكيف ينسب [ذلك](٤) إليه وهو علَّمنا أن الظرف إذا كان مستقراً للاسم المخبر عنه نصب الخبر، وإذا كان مستقراً للخبر رفع الخبر، ونحن نقول: «خرجتُ فإذا زيدٌ» فيتم الكلام، و«نظرت فإذا الهلال»(٥) [ثم تتبعه الخبر منصوباً، وتقول: «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ»، و«نظرت فإذا الهلا طالعٌ»(٦) فتتبعه(٧) الخبر رفعاً، كما تقول: «في الدار زيدٌ قائماً، وقائمٌ»(٨) و«اليوم سيرك سريعاً وسريعٌ»(٩)، ولكن الخبر إذا كان الظرف له ولم يتعلق إلا به لم يكن إلا رفعاً، كقولك: «اليوم زيدٌ منطلقٌ، وغداً عمروٌ خارجٌ» لأن الظرف لا يكون [إلا](١٠)

(١) نفح الطيب: «تمام الكلام».

(٢) نفح الطيب: «لزوم».

(٣) سقطت من نفح الطيب.

(٤) سقطت من نفح الطيب.

(٥) بعدها في نفح الطيب: «طالع».

(٦) ما بين معقوفين سقط من نفح الطيب بسبب انتقال النظر في القراءة.

(٧) نفح الطيب: «فيتبعه».

(٨) نفح الطيب: «قائمٌ وقائماً».

(٩) نفح الطيب: «سريعٌ وسريعاً».

(١٠) سقطت من نفح الطيب.

مستقراً للاسم المخبر عنه إذا كان زماناً، والمخبر عنه جُثّة، وكذلك المفاجأة إذا كانت للخبر لم يكن إلا مرفوعاً، معرفة كان أو نكرة، فإذا كانت للمخبر عنه والخبر نكرة انتصب على الحال، فجرى كقولك[١]: «ظننتُ أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي، وظننتُ زيداً عالماً فإذا هوجاهلٌ» في لزوم الرفع في الخبر مجرى «اليوم زيد منطلقٌ، وغداً عمرو خارجٌ» كما جرى «خرجت فإذا زيدٌ قائم، وقائماً» في جواز الرفع والنصب مجرى «في الدار زيدٌ جالسٌ، وجالساً»، فتأمل الفرق بينهما وحَصِّله، فإن النحويين المتقدمين والمتأخرين قد أغفلوا الفرق بين المفاجأتين.

وأما نصب الخبر المعرفة بعد إذا، تمَّ الكلام أو لم يتمَّ، فباطل لا تقوله العرب، ولا يُجيزه إلا الكوفيون.

وإن كان سيبويه رحمه الله [٣٥٩] / تعالى[٢] يقوله «فإذا هو إياها» كما زعم[٣] بعضهم فظاهر جوابه مدخولٌ، لما قدمنا[٤]، والخطأ فيه بيِّن من جهة القياس لما[٥] ذكرنا، فإن كان [قد][٦] قاله والتزمه دون الرفع فقد أخطأ خطأ لا مخرج له منه، وإن كان[٧] قاله وهو يرى أن الرفع أولى وأحق، إلا أنه آثر النصب للإعراب [و][٨] حملاً على المعنى الخفي، دون ما يوجبه القياس واللفظ الجلي، فلجوابه عندي وجهان حسنان:

أحدهما: أن يكون الضمير المنصوب وهو «إياها» كنايةً عن اللسعة، لا عن

(١) نفح الطيب: «قولك».

(٢) بعدها في نفح الطيب: «أجاب».

(٣) نفح الطيب: «روى».

(٤) نفح الطيب: «قدمت».

(٥) نفح الطيب «كما».

(٦) سقطت من نفح الطيب.

(٧) بعدها في نفح الطيب: «قد».

(٨) سقطت الواو من نفح الطيب.

العقرب، والضمير المرفوع كناية عن الزنبور، فكأنه قال: «ظننتُ أن العقربَ أشدُ لسعةً من الزنبور فإذا الزنبور لسعةَ العقرب» أي فإذا الزنبور يلسع لسعة العقرب، فاختزل الفعل لما تقدم من الدليل عليه، بعد أن أضمر اللسعة متصلة بالفعل، فكأنه قال: «فإذا الزنبور يلسعها» فاتصل الضمير بالفعل لوجوده، فلما اختزل الفعل انفصل الضمير، لعدم الفعل.

ونظير هذا من كلام العرب قولهم: «إنما أنت شُرْبَ الإبل» أي: إنما أنت تشربُ شرب الإبل، فاختزل الفعل، وبقي عمله في المصدر، ولم يرفع لأنه غير الاسم الأوَّلي(١)، فلو أضمرت شرب الإبل بعد أن(٢) جرى ذكره فقلت: «ما يشرب زيد شرب الإبل، إنما أنت تشربه» لاتصل الضمير بالفعل، فلو حذفته لانفصل الضمير، فقلت: «إنما أنتَ إيَّاه». فتدبَّره تجده منقاداً صحيحاً.

والوجه الآخر: أن يكون قوله: «فإذا هو إيَّاها» محمولاً على المعنى الذي اشتمل عليه أصل الكلام من ذكر الظن أولاً وآخراً؛ لأن الأصل في تأليف المسألة «ظننتُ أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فلمَّا لسعني الزنبور ظننته هو إيَّاها» فاختصر الكلام لعلم المخاطب، وحذف الظن آخراً لما جرى من ذكره أولاً، ودلَّت «إذا» لما فيها من المفاجأة على الفعل الواقع بعد لَمَّا الدالة على وقوع الشيء لوقوع غيره، فإذا جاز حذف الكلام إيثاراً للاختصار مع وجود الدليل على المحذوف، كان قولنا: «فإذا هو أياها» بمنزلة قولنا: «فلمَّا لسعني الزنبور ظننته هو إياها» فحذف الظن مع مفعوله الأوَّلي(٣)، وبقي الضمير الذي هو العماد والفصل مؤكداً للضمير المحذوف مع الفعل دالاً على(٤) ما يأتي بعده من الخبر المحتاج إليه، فيكون في

(١) نفح الطيب: «الأول».

(٢) نفح الطيب: «بعدما».

(٣) نفح الطيب: «الأول».

(٤) نفح الطيب: «ودالاً».

حذف المخبر عنه لما تقدم من الدليل عليه مع الإيثار(١) بالعماد والفصل المؤكد له المثبت لما بعده من الخبر المحتاج إليه مثل قوله [عز وجل](٢): ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾(٣) وحذف البخل الذي هو المفعول الأوَّلي(٤) لقوله: «يحسبن» وبقي الضمير مؤكداً له مثبتاً لما بعده من الخبر، وجاز حذفه لدلالة «يبخلون» عليه، والمعنى: [و](٥) لا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم، فهو في المسألة عماد مؤكد لضمير الزنبور المحمول على الظن المضمر، ومثبتٌ لما يجيء بعده من الخبر الذي هو «إياها» فتَفَهَّمْهُ فإنه متمكن من جهة المعنى، وجارٍ من الاختصار لعلم المخاطب على قياس وأصل، وشاهِده القرآنُ في الحذف، واستعمال العرب للنظائر(٦)، وهي أكثر من أن تُحصى، فمنها قولهم: «ما أغفله عنك شيئا» أي تثبَّتْ شيئا ودع الشكّ، وقولهم لمن أنكروا(٧) عليه ذكر إنسان ذكره «مَن أنتَ زيداً» أي: من أنتَ تذكر زيداً، وربما [٣٦٠]/ قالوا: «من أنتَ زيد» بالرفع على تقدير: من أنت ذكرك زيد، فحذفوا الفعل مرَّة وأبقوا عمله، وحذفوا المبتدأ أخرى وأبقوا خبره، وكل ذلك اختصار، لعلم المخاطب بالمعنى، وكذلك قولهم: «هذا ولِزَعامتك»(٨) أي: هذا القول والزعم الحق ولا أتوهَّمُ زعامتك، فحذف هذا العلم(٩) السامع مع تحصيل(١٠) المعنى وقيامه عند

(١) نفح الطيب: «الإتيان».
(٢) سقطت من نفح الطيب.
(٣) سورة آل عمران آية ١٨٠.
(٤) نفح الطيب: «الأول».
(٥) سقطت الواو من نفح الطيب.
(٦) نفح الطيب: «النظائر».
(٧) نفح الطيب: «أنكر».
(٨) نفح الطيب: «ولا زعماتك».
(٩) نفح الطيب: «لعلهم».
(١٠) نفح الطيب: «تحصّل».

المخاطب، والحملُ في كلامهم على المعنى أكثر من أن يحصى.

فإن كان الضمير الأوَّلي(١) في المسألة الزنبورية(٢) [المبتدأ](٣) والضمير الآخر للعقرب لم يجز البتة إلا رفع الضميرين بالابتداء والخبر، على حد قولك: «ظننتُ زيداً عاقلاً فإذا هو أحمق، وحسبت عبدالله قاعداً فإذا هو قائمٌ» ولو تقدم ذكر الخبر والمخبر عنه لقلت: «فإذا هو هو» ولم يجز فإذا هو إيَّاه البتة.

ويجوز في المسألة إذا قلت: «فإذا هو هي»(٤) أن يكون الضمير للزنبور والعقرب على حد قولك: «[فإذا](٥) الزنبور العقرب» [أي مثلها](٦) ويجوز(٧) «فإذا هي هو» على التقديم والتأخير على حد قولك: «فإذا العقربُ الزنبورُ»(٨) سواء في شدة اللسعة، كما تقول: «خرجت فإذا قائمٌ زيد» على تقدير فإذا زيد قائمٌ.

ويجوز أن يكون «هو» كناية عن اللسع لدلالة(٩) اللسعة عليه، وتكون «هي» كناية عن اللسعة على تقدير: فإذا لسع الزنبور لسعة العقرب، ويجوز «فإذا هي هو» على إضمار اللسعة واللسع، والتقدير: فإذا لسعة الزنبور لسع العقرب، وهذا كله لا يجوز فيه إلا الرفع عند البصريين؛ لأن الآخر مع الأوَّلي(١٠)، والخبر معرفة متعلق بالمفاجأة فلا يجوز فيه الحال، والكوفيون يجيزون النصب كما تقدم، وهو غلطٌ بَيِّنٌ، وخطأ فاحش، لا تقوله العرب، ولا تعلق له بقياس، فاعلمه.

(١) نفح الطيب: «الأول».

(٢) نفح الطيب: «للزنبور».

(٣) سقطت من نفح الطيب.

(٤) نفح الطيب: «لأبي».

(٥) سقطت من نفح الطيب.

(٦) سقطت من نفح الطيب.

(٧) بعدها في نفح الطيب: «أن تقول».

(٨) بعدها في نفح الطيب: «أي».

(٩) نفح الطيب: «بدلالة».

(١٠) نفح الطيب: «الأول».